انحاء عدم المعلول دون كله وما ذكرتم انها حينئذ يكون موجبة قلنا لا بل انما يكون موجبة لو كانت
محيلة لجميع انحاء عدم المعلول ومنها العدم بحران العدم راسا ومحيلة العلة الناقصة انحا حيثية السلسلة
وعدم البعض مع وجود البعض ومحيلة انحا حيثه مع وجود البعض فلم يكن العلة الناقصة محيلة لجميع انحاء العدم
فلم يكن موجبة للوجود وتوضيح ذلك ان الكثرة التي لم يوجد الواحد الحقيقي فيها يجوز ان يكون جميع اجزائها متشابهة
الحقيقة متمايز التشخصات والواجب سبحانه تعالى مثلا او العقل المجرد يكون علة موجبة للطبيعة الكلية بحيث يستحيل المحفوظة
في جميع اجزاء تلك الكثرة فيحيل عدمها راسا بالواجب او العقل مثلا واما عدم البعض مع وجود البعض
بالواجب او العقل مع وجود البعض واذا امتنع جميع انحاء العدم للشيء يجب وجوده والحق ان الدفع مدفوع فان
الخارج اما ان يحيل وجود تلك الطبيعة فيما سوى الكثرة المفروضة الوجود او لا على الثاني فيجوز رفع تلك الكثرة
بالنظر الى الذات لامكانها بالنظر الى الخارج الضرورة فان الاستحالة بالنظر الى الخارج انما يكون جهة رفع
الطبيعة الكلية مع كونها مقتضيا للخارج ولم يتحقق لجواز وجودها فيما سوى السلسلة المفروضة وعلى الاول
فنقول ان وجود الطبيعة المجردة محال وكذا وجودها في فرد ما من دون تعين فرد منها فاذا اقتضى حكم
الطبيعة المجردة بل لابد من اقتضاء الخارج لتلك الطبيعة في ضمن فرد معين لها من اجزاء تلك الكثرة او في
ضمن جميع اجزائها فيكون الخارج علة تامة مقتضية لتلك السلسلة اي كل واحد منها او لجزء معين منها او الجزء
معين منها على التقديرين يثبت المطلوب لان ذلك الجزء المعين يكون واحدا حقيقيا والا لم يكن الخارج علة
تامة له كما ذكرنا وعلى الاول يلزم الخلف فان الخارج حينئذ علة تامة لكل واحد واحد منها مع كونه علة
ناقصة له فتامل فيه وبهذا البيان صح ايضا اثبات التجزي لفصله بوساطة الفصل والانقسام والبرهان الثاني
يتوقف ابطاله على المقدمة سمعت انه الاولى ان وجود الكل هو وجود الاجزاء وانما الفرق بينهما بانه لا احمل
والتفصيل فاذا لوحظ وجود كل واحد من الاجزاء على التفصيل اي بلحاظات متعددة بحسب تعدده فهو
المرتبة مرتبة وجود الاجزاء واذا لوحظ ملحوظا وحدانيا فهي مرتبة وجود الكل وذهب اليه بعض المحققين وهو
التحقيق عندي وقد ثبت دليله على سبيل التحقيق والتفصيل في بعض الحواشي ان سبب فارجع اليه
ونذكر بيان جملة منه ههنا وهو ان الوجود عرض كسائر الاعراض فالوجود الشخصي القائم بما عدا الاجزاء لا

ان يكون قائما بمتغير آخر والا يلزم قيام عرض واحد شخصي بمحلين وهو باطل بالبديهة وبعد تغاير الاجزاء بالوجود
انها الخاصة الشخصية لا يمكن ان يقوم وجود واحد شخصي بالاجزاء بالتمال الى وجود المجموع فانه ايضا باطل بذلك الدليل فالوجود
الحقيقة فلاجزاء ولا اتصال بعد اجتماعها وجودا اخر للمجموع بل هذا الوجود لها بالذات وللمجموع بالعرض والثانية ان
وجودها بالعرض بدون ما بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض محال بل لابد في تحقق موصوف بصفة
عرضية كالمتحرك بحركة السفينة من تحقق واسطة موصوفة بصفة حصصه لا يكون تلك الصفة لها بواسطة
اخرى كالسفينة وليس بنا هذا على ابطال التسلسل فقط بل هو باطل في نفسه ايضا بنا على ان اثبات
الصفة في الواسطة في العروض الى ذلها بالمجاز والبها بالحقيقة فما لم تحقق الصفة في عالم الواقع لم يثبت
لا الرتبان بالمجاز الضرورة تحققها بالحقيقة في عالم الواقع انما تكون في الموصوف بها بالحقيقة وبالذات يعني
نفي الواسطة في العروض وذي الموصوف بالعرض مجاز كما عرفت فاذا تمهدت المقدمتان نقول لا بد في الكثرة
من وجود الواحد الحقيقي فان الكثرة وجودها بالعرض بتوسط الاجزاء بحكم المقدمة الاولى فلا بد لها من
وجود بل اجزاء حقيقية موصوفة بالوجود حقيقة وبالذات يعني نفي الواسطة في العروض بحكم المقدمة
الثانية وليس ذلك الا الواحد الحقيقي فان الواحد الاضافي له وجود العرض بالنسبة الى اجزائه فتامل
قوله احاد متساوية اه كالثمانية مثلا فوضع الاربعة على ما طريق التربيع فيحصل الطول والعرض ووضع الاربعة
الثانية فوقها فيحصل العمق فيبطل كلمة رايهم واما ابطال رايهم بالكلية فباجزاء برهان التناسب كما ذكره
الشارح بالامزيد عليه **قوله** كنسبة الاجزاء الى الاجزاء اه وفيه ان نسبة الجسم الى الجسم كنسبة الاجزاء الى
الاجزاء انما يكون اذا كانت الاجزاء متساوية واما اذا كانت متفاوتة فلا يحفظ النسبة الا ترى ان
الجسم المشتمل على اربعة اجزاء بالفعل كاربعة اذرع مثلا قد يكون ضعفا للجسم المشتمل على ثمانية اجزاء بالفعل
يكون لكل جزء منها مقدار ربع الذراع وحينئذ يجوز ان يكون الاحاد الحقيقة الموجودة في الاجسام متخالفة
المقادير فلا يحفظ النسبة لا يقال لا يمكن على مذهب النظام تخالف الاجزاء على النحو الذي ذكر في المثال
بان يكون الاجزاء المتساوية في جسم مخالفة في المقدار الاجزاء المتساوية في جسم اخر كاربع اذرع
لاربعة ارباع الذراع في المثال المذكور فان الاجزاء برهان التناسب انما بعد الزام الاجزاء التي لا تتجزى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1